تحقيقات في وقف التلاوة

أ. رضا هادي حسّون
rhhwjd@gmail.com

الجامعة المستنصريّة ، كلّيّة التربية

الملخّص:

معلوم أنّ (مصحف المدينة) هو أبرز المصاحف المشهورة، في العصر الحديث. وقد اشتمل هذا المصحف على علامات مخصّصة، لمعرفة موضع الوقف، ولمعرفة نوع الوقف. وقد وُصِف منهج اللجنة العلميّة التي أشرفت على إصدار هذا المصحف بالاطّراد، لكنّ التحقيق العلميّ يُرشد إلى عدم صحّة هذا الوصف؛ فقد اعتمدت لجنة (مصحف المدينة) على (مصحف مصر)؛ فأبقت معظم ما فيه؛ لكنّها غيّرت بعض العلامات. وبالموازنة بين الطبعات الثلاث من (مصحف المدينة) يتبيّن أنّ لجنة (مصحف المدينة) قد أحدثت تغييرات في علامات الوقف؛ لكنّ اللجنة لم تعمد إلى التغيير الشامل، على وفق منهج دقيق مطّرد؛ وذلك بسبب عدم اتّباعها الأسس العلميّة، التي تضمن وصف المنهج بالاطّراد.

الكلمات المفتاحيّة: تحقيقات، وقف، تلاوة، القرآن

Verifications in Pause of Quran reading

Professor. Redha Hadi Hassun
Mustansiriyah University/College of Education

Abstract:

It is known that (Mushaf of Medina) is the most famous and famous Mushaf in the modern era .It included symbols to know the location of the endowment and the type of endowment. The approach of the scientific committee that supervised its issuance was described as consistent, But scientific investigation indicates that this description is incorrect. Committee relied on (Mushaf of Egypt). So They kept most of what was in it; But They changed some symbols. By comparison between the three editions it becomes clear that (Mushaf of Medina) committee made changes in the symbols of the endowment. But it did not aim for comprehensive change, according to a steady approach. Because it does not follow the scientific foundations that guarantee describing the method as consistent.

Keywords: Verifications, pause, reading, Quran

مدخل:

المقصود بعبارة (وقف التلاوة): مصطلح (الوقف)، الذي يستعمله علماء التجويد؛ ويعنون به أن يقطع القارئُ الصوتَ عن آخر الكلمة زمنًا، يَتَنَفَّس فيه عادةً، وهو ينوي استئناف القراءة، لا إنهاءها (المرصفيّ، صفحة 368/1).

وإنّما أُضيفت كلمة (وقف) إلى كلمة (التلاوة) في عبارة (وقف التلاوة)؛ للتخصيص؛ لأنّ لكلمة (الوقف) استعمالات اصطلاحيّة أخرى، كما في مصطلح (الوقف) في علم الفقه (وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، 1427هـ/2006م، صفحة 108/4)، ومصطلح (الوقف) في علم العروض (الزمخشريّ، 1410هـ/1989م، صفحة 44).

وتنقسم المسائل العلميّة في (وقف التلاوة) على قسمين:

1- المسائل الاتّفاقيّة، التي لم يختلف فيها علماء الوقف.

2- المسائل الاختلافيّة، التي اختلف فيها علماء الوقف.

ولاختلاف المؤلّفين في مسائل (وقف التلاوة) عدّة مظاهر، أبرزها:

1- الاختلاف في (تفريع الوقف) على عدّة أنواع.

2- الاختلاف في مصاديق كلّ نوع من أنواع الوقف.

3- الاختلاف في أشكال علامات الوقف.

4- الاختلاف في دلالات علامات الوقف.

5- الاختلاف في مواضع علامات الوقف.

وتظهر فائدة التحقيق واضحةً، في المسائل الاختلافيّة؛ بمعرفة الحقيقة العلميّة، بالاعتماد على الأدلّة الكافية؛ ولذلك جاء البحث لدراسة بعض المسائل الاختلافيّة، في (وقف التلاوة)، بالاعتماد على الطريقة التحقيقيّة.

وابتُدِئ عنوان البحث بصيغة التنكير: (تحقيقات)؛ للدلالة على (البعضيّة)؛ لأنّ التحقيقات الكلّيّة تستلزم كتابة آلاف الصفحات، في مسائل (وقف التلاوة). فالغرض من فتح (باب التحقيق) – في هذا البحث – هو التنبيه على فائدة الطريقة التحقيقيّة، في قطع دابر الاختلاف، في مسائل (وقف التلاوة).

ومن المعلوم أنّ (مصحف المدينة) – على وفق (رواية حفص) – هو أبرز المصاحف المشهورة اليوم، في شرق الأرض، وفي غربها. وقد اعتمدت لجنة (مصحف المدينة) ابتداءً، على (مصحف مصر)؛ فهو المصدر الذي يرجع إليه (مصحف المدينة).

وقد صدرت الطبعة الأولى، من (مصحف مصر) عام 1342هـ؛ ثمّ بعد التنقيح صدرت الطبعة الثانية، من (مصحف مصر) عام 1371هـ. وجاء في تعريف الطبعة الأولى، من (مصحف مصر): «وأُخِذ بيان وقوفه وعلاماتها ممّا قرّره الأستاذ محمّد بن عليّ بن خلف الحسينيّ، شيخ المقارئ المصريّة الآن، على حسب ما اقتضته المعاني، التي تُرشِد إليها أقوال أئمّة التفسير».

وجاء في تعريف الطبعة الثانية، من (مصحف مصر): «أمّا الوقوف، فقد تناولها التنقيح والتهذيب، في أكثر من ثمانمائة موضع». وذكر عبد الفتّاح القاضي – وهو من لجنة الطبعة الثانية – المآخذَ على الطبعة الأولى؛ فذكر منها: «وضع بعض علامات الوقوف في غير أماكنها اللائقة بها، والتفريق بين النظائر بوضع علامة في بعضها، وتعرية البعض الآخر من العلامة. والواجب التسوية بين النظائر» (القاضي، صفحة 64).

أمّا (مصحف المدينة)؛ فقد أُصدِرت منه ثلاث طبعات رئيسة: الأولى عام 1405هـ، والثانية عام 1422هـ، والثالثة عام 1439هـ. واستُخرِجت من كلّ طبعة عدّة طبعات فرعيّة. وقد اعتمدت لجنة الطبعة الأولى، من (مصحف المدينة)، على (مصحف مصر)؛ فأبقت معظم ما فيه؛ لكنّها غيّرت بعض العلامات.

جاء في تقرير الطبعة الأولى من (مصحف المدينة): «وبلغت المواضع التي خالف فيها مصحفُ المدينة النبويّة المصحفَ الذي كتبه الشيخ محمّد بن عليّ بن خلف الحسينيّ خمسةً وخمسين وخمسمائة موضع، وهي محصورة في قوائم موجودة بالمجمع» (القارئ، 1406هـ، صفحة 51).

وقد اشتملت الطبعة الأولى من (مصحف المدينة) على ستّ علامات للوقف، هي:

1- (مـ): علامة الوقف اللازم.

2- (لا): علامة الوقف الممنوع.

3- (ج): علامة الوقف الجائز جوازًا مستوي الطرفين.

4- (صلى): علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولى.

5- (قلى): علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أولى.

6- (∴ ∴): علامة تعانق الوقف.

وبالموازنة الدقيقة – بين الطبعات الثلاث من (مصحف المدينة) – يتبيّن أنّ لجنة (مصحف المدينة) قد أحدثت تغييرات في علامات الوقف.

فقد وردت علامة (مـ): (22) مرّة في الطبعة الأولى، و(21) مرّة في الطبعة الثانية، و(21) مرّة في الطبعة الثالثة. ووردت علامة (قلى): (603) مرّات في الطبعة الأولى، و(518) مرّة في الطبعة الثانية، و(511) مرّة في الطبعة الثالثة. ووردت علامة (ج): (1972) مرّة في الطبعة الأولى، و(2076) مرّة في الطبعة الثانية، و(2083) مرّة في الطبعة الثالثة. ووردت علامة (صلى): (1682) مرّة في الطبعة الأولى، و(1651) مرّة في الطبعة الثانية، و(1651) مرّة في الطبعة الثالثة. ووردت علامة (∴ ∴): (12) مرّة في الطبعة الأولى، و(6) مرّات في الطبعة الثانية، و(6) مرّات في الطبعة الثالثة. ووردت علامة (لا): (68) مرّة في الطبعة الأولى، ولم ترد – ولا مرّة – في الطبعة الثانية، ولم ترد – ولا مرّة – في الطبعة الثالثة.

فقد أبقت لجنة (مصحف المدينة) علامة الوقف اللازم في الطبعة الثانية والطبعة الثالثة، كما كانت في الطبعة الأولى؛ باستثناء موضع واحد فقط، أزالت منه هذه العلامة. وأزالت لجنة (مصحف المدينة) – في الطبعتين الثانية والثالثة – علامة (وقف التعانق)، من ثلاث آيات، وأبقتها في ثلاث آيات أخرى. وأزالت اللجنة – في الطبعتين الثانية والثالثة – علامة (الوقف الممنوع)، من المواضع كلّها؛ فكان الباقي خمس علامات، اشتملت عليها هاتان الطبعتان من (مصحف المدينة).

وقد غيّرت لجنة (الطبعة الثانية) – من (مصحف المدينة) – بعض العلامات، ثمّ غيّرت علامات أخرى في الطبعة الثالثة؛ لكنّها لم تعمد إلى التغيير الشامل، على وفق منهج مطّرد.

وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك:

1– قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (البقرة: 61).

وضعوا علامة (قلى)، فوق كلمة ﴿الْحَقِّ﴾، في الطبعتين الأولى والثانية؛ لكنّهم وضعوا علامة (ج)، فوق كلمة ﴿الْحَقِّ﴾، في الطبعة الثالثة.

2– قال تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ (البقرة: 95).

وضعوا علامة (قلى)، فوق كلمة ﴿أَيْدِيهِمْ﴾، في الطبعة الأولى فقط؛ لكنّهم وضعوا علامة (ج)، فوق كلمة ﴿أَيْدِيهِمْ﴾، في الطبعتين الثانية والثالثة.

3– قال تعالى: ﴿مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (البقرة: 105).

وضعوا علامة (قلى)، فوق كلمة ﴿رَبِّكُمْ﴾، في الطبعة الأولى؛ لكنّهم وضعوا علامة (ج) فوق كلمة ﴿رَبِّكُمْ﴾، في الطبعتين الثانية والثالثة.

4– قال تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ (الأعراف: 34).

وضعوا علامة (صلى)، فوق كلمة ﴿سَاعَةً﴾، في الطبعة الأولى فقط؛ لكنّهم لم يضعوا أيّ علامة فوق كلمة ﴿سَاعَةً﴾، في الطبعتين الثانية والثالثة.

فهذه التغييرات – وأمثالها – تحول دون وصف منهج لجنة (مصحف المدينة) بالاطّراد؛ لأنّ وصف المنهج المتَّبع – في إحدى الطبعات الثلاث – بالاطّراد يحول دون وصف المنهجين الآخرين المتَّبعين في – الطبعتين الأُخريين – بالاطّراد.

وهذه ستّة مباحث، قائمة على التفصيل والتحليل والتمثيل؛ لإثبات عدم اطّراد منهج لجنة (مصحف المدينة)، في وضع علامات الوقف.

المبحث الأوّل– عدم مراعاة موافقة النظير:

توجد آيات متوافقة أو متقاربة في البنية اللفظيّة والبنية المعنويّة للمقطع الذي يلي كلمة الوقف، ومتوافقة أو متقاربة في البنية اللفظيّة والبنية المعنويّة للمقطع الذي ينتهي بكلمة الوقف؛ لكنّ اللجنة غفلت عن ذلك، أو تغافلت، فوضعت علامات مختلفة.

وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك:

1– قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة: 213)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (النور: 46).

خُتِمت هاتان الآيتان، بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾، وقد سُبِقت خاتمة كلّ آية – من هاتين الآيتين – بالحديث عن إنزال الآيات البيّنات. فكان المتوقَّع أن تُسبَق خاتمة كلّ آية – من هاتين الآيتين – بعلامة الوقف نفسها؛ لكنّهم وضعوا علامة (قلى)، فوق كلمة ﴿بِإِذْنِهِ﴾، من الآية الأولى؛ ووضعوا علامة (ج)، فوق كلمة ﴿مُبَيِّنَاتٍ﴾، من الآية الثانية.

والغريب أنّهم وضعوا علامة (قلى)، قبل خاتمة الآية الأُولى، مع أنّها سُبِقت بقوله تعالى: ﴿فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ﴾؛ فالتعلّق المعنويّ – في هذه الآية – أوضح من التعلّق المعنويّ، في الآية الثانية؛ لأنّ الحديث عن (الهداية) يجمع بين خاتمة الآية الأُولى، والمقطع الذي يسبقها.

فكيف يكون الوقف على كلمة ﴿بِإِذْنِهِ﴾ أَولى من الوصل، في الآية الأُولى؛ مع وجود هذا الترابط المعنويّ القويّ، ولا يكون كذلك في الآية الثانية؟!

2- قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (البقرة: 107)، وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (التوبة: 116).

خُتِمت هاتان الآيتان، بقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾، وقد سُبِقت خاتمة كلّ آية – من هاتين الآيتين – بالحديث عن أنّ ملك السماوات والأرض لله تعالى. فكان المتوقَّع أن تُسبَق خاتمة كلّ آية – من هاتين الآيتين – بعلامة الوقف نفسها؛ لكنّهم وضعوا علامة (قلى)، فوق كلمة ﴿وَالْأَرْضِ﴾، من الآية الأولى؛ ووضعوا علامة (ج)، فوق كلمة ﴿وَيُمِيتُ﴾، من الآية الثانية.

3- قال تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 268)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (آل عمران: 73)، وقال تعالى: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (النور: 32)، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّى يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 247)، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: 261)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (المائدة: 54).

خُتِمت هذه الآيات الستّ، بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾، وقد سُبِقت خاتمة كلّ آية – من هذه الآيات – بالحديث عن فضل الله، من رزق ومُلك وهدًى. فكان المتوقَّع أن تُسبَق خاتمة كلّ آية – من هذه الآيات – بعلامة الوقف نفسها؛ لكنّهم وضعوا علامة (قلى) في الآيات الأولى والثانية والثالثة؛ ووضعوا علامة (ج) في الآيات الرابعة والخامسة والسادسة.

4- قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 189)، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (المائدة: 120)، وقال تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (الحديد: 2).

وضعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿وَالْأَرْضِ﴾ في الآية الأولى؛ ووضعت علامة (ج) فوق كلمة ﴿فِيهِنَّ﴾ في الآية الثانية؛ ووضعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿وَيُمِيتُ﴾ في الآية الثالثة. فاختلفت علامات الوقف الموضوعة، قبل خاتمة كلّ آية، من هذه الآيات الثلاث؛ مع أنّ المقطع – الذي يسبق الخواتيم الثلاث – حديثٌ عن مُلك الله تعالى للسماوات والأرض.

5- قال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (الأعراف: 200)، وقال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (فصّلت: 36).

لقد خُتِمت هاتان الآيتان، بخاتمتين متشابهتين جدًّا: ﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾. وقد سُبِقت خاتمة كلّ آية – من هاتين الآيتين – بالعبارة نفسها: ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾. فكان المتوقَّع أن توضع علامة واحدة، على عبارة ﴿بِاللَّهِ﴾؛ لكنّهم وضعوا علامة (ج)، في الآية الأولى؛ ووضعوا علامة (صلى)، في الآية الثانية؟!

6- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (البقرة: 168)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (البقرة: 208)، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (الأنعام: 142)، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ

يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (يس: 60)، وقال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدَّنَّكُمُ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (الزخرف: 62).

تشترك هذه الآيات الخمس في التحذير من الشيطان، وتشترك أيضًا في أنّ موضع الوقف فيها هو كلمة (الشيطان)، وتشترك أيضًا في البنية اللفظيّة للمقطع الذي بعد كلمة الوقف: ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾. فكان المتوقَّع أن توضع علامة واحدة، على كلمة (الشيطان) في الآيات الخمس؛ لكنّهم وضعوا علامة (ج)، في الآيات الأولى والثانية والثالثة؛ ووضعوا علامة (صلى)، في الآيتين الرابعة والخامسة؟!

المبحث الثاني– عدم مراعاة أقوال العلماء:

ذكرت لجنة (مصحف المدينة) أنّها اعتمدت على عدّة مصادر في تحديد مواضع الوقف، على حسب ما اقتضته المعاني، مسترشدةً بأقوال المفسّرين، وعلماء الوقف، كالدانيّ في كتابه (المكتفى)، والنحّاس في كتابه (القطع والائتناف)، وما طُبِع من المصاحف سابقًا.

وبالرجوع إلى هذين الكتابين – وأمثالهما – لا نجد ذكرًا للعلامات الثلاث صراحةً؛ ولذلك ذكر مؤلّفون محدَثون أنّ علامة (قلى) تدلّ على الوقف التامّ (نصر، 1414هـ/1994م، صفحة 227)، (الغول، 1423هـ/200م، صفحة 65)، (القرش، 1423هـ، صفحة 12/2)، (الجريسيّ، 1422هـ/2001م، صفحة 74)، (معبد، صفحة 102)؛ وأنّ علامة (ج) تدلّ على الوقف الكافي (نصر، 1414هـ/1994م، صفحة 229)، (الغول، 1423هـ/200م، صفحة 68)، (القرش، 1423هـ، صفحة 15/2)، (الجريسيّ، 1422هـ/2001م، صفحة 74)، (معبد، صفحة 102)؛ وأنّ علامة (صلى) تدلّ على الوقف الكافي أيضًا (نصر، 1414هـ/1994م، صفحة 229)، (الجريسيّ، 1422هـ/2001م، صفحة 74)، (معبد، صفحة 102).

لكنّ الموازنة بين ما في (مصحف المدينة) وما في هذين الكتابين تُرشدنا إلى عدم صحّة هذا الرأي؛ لأنّ وضع هذه العلامات الثلاث قد جاء – في مواضع كثيرة – بخلاف ما في هذين الكتابين؛ فإمّا أن تكون اللجنة قد خالفت أقوالهما في تحديد أنواع الوقوف؛ وإمّا أن تكون هذه العلامات الثلاث – عند اللجنة – غير دالّة على الوقف التامّ والوقف الكافي.

وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك:

1– قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ (البقرة: 19). ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿الْمَوْتِ﴾ وقف تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 161)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (ج).

2– قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْهُ بَلْ إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ (فاطر: 40).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿مِنْهُ﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 574)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 471)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (ج).

3– قال تعالى: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ (فاطر: 43).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿السَّيِّئِ﴾ الأُولى وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 574)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 471)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (ج).

4– قال تعالى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ (الصافّات: 105).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿الرُّؤْيَا﴾ وقف تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 478)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (ج).

5– قال تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ. وَبِاللَّيْلِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الصافّات: 137–138).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿وَبِاللَّيْلِ﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 592)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 479)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (ج).

6- قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ﴾ (غافر: 28). ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿يَعِدُكُمْ﴾ وقف تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 493)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (صلى).

7- قال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ. كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ (الهمزة: 3-4). ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿كَلَّا﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 819)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 628)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها علامة (قلى)، بل وضعوا عليها علامة (صلى).

8- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 13).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿السُّفَهَاءُ﴾ – من عبارة: ﴿آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ – وقف كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 39)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 160)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

9- قال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ (البقرة: 214).

ذُكِر أنّ الوقف على لفظ الجلالة – من عبارة: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾ – وقف كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 99)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 184)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

10- قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: 230).

ذُكِر أنّ الوقف على لفظ الجلالة – من عبارة: ﴿يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ – وقف كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 103)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 186)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

11- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: 275).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿الرِّبَا﴾ – من عبارة: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ – وقف كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 192)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

12- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (التوبة: 60).

ذُكِر أنّ الوقف على لفظ الجلالة من عبارة ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ وقف كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 289)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 295)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

13- قال تعالى: ﴿قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الشعراء: 49).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿السِّحْرَ﴾ وقف كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 422)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها أيّ علامة.

14- قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (العنكبوت: 60).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿رِزْقَهَا﴾ وقف كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 445)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها أيّ علامة.

15- قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾ (يوسف: 29).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿هَذَا﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 332)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 326)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (ج).

16- قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ (يوسف: 41).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿رَأْسِهِ﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 333)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 326)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (ج).

17- قال تعالى: ﴿إِنْ كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: 42).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿عَلَيْهَا﴾ وقف تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 418)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (ج).

18- قال تعالى: ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: 71).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿ذُنُوبَكُمْ﴾ وقف كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 557)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 462)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

19- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (التوبة: 79).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿مِنْهُمْ﴾ – من عبارة ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ – وقف كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 296)؛ لكنّهم لم يضعوا عليها أيّ علامة.

20- قال تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ (التوبة: 81).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿الْحَرِّ﴾ وقف كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 296)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (قلى).

21- قال تعالى: ﴿قَالَ كَلَّا فَاذْهَبَا بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ (الشعراء: 15).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿كَلَّا﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 491)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 422)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (صلى).

22- قال تعالى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (القصص: 87).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿إِلَيْكَ﴾ وقف تامّ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 516)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 441)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (صلى).

23- قال تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمنون: 53).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿زُبُرًا﴾ وقف تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 401)؛ لكنّهم وضعوا عليها علامة (صلى).

المبحث الثالث- عدم مراعاة التدرّج المعنويّ:

قد يُقال: إنّ لجنة (مصحف المدينة) قد قصدت الدلالة على الوقف التامّ، وعلى الوقف الكافي، باستعمال العلامات الثلاث (قلى، ج ، صلى)؛ لكنّها خالفت بعض العلماء، في بعض المواضع، ولا سيّما عند الاختلاف في تحديد الوقف التامّ، والوقف الكافي؛ فاعتمدت اللجنة على مصادر أخرى، اهتدى مؤلّفوها إلى الصواب، في تلك المواضع.

وهذا الافتراض ليس صحيحًا؛ لأنّ اختيارات اللجنة لم تسلم من الأوهام؛ بسبب عدم مراعاة التدرُّج المعنويّ (درجات التعلّق المعنويّ). فالوقف التامّ والوقف الكافي يشتركان في انتفاء التعلّق اللفظيّ؛ لكنّهما يختلفان في انتفاء التعلّق المعنويّ في الوقف التامّ، ووجود التعلّق المعنويّ، في الوقف الكافي. ولذلك يكون (التعلّق المعنويّ) هو الذي يفصل بين هذين النوعين؛ فإذا اختلف العلماء في وجود (التعلّق المعنويّ)، أدّى ذلك إلى اختلافهم في تحديد (نوع الوقف). فمنهم من يرى أنّه من (الوقف التامّ)؛ لأنّه يرى انتفاء (التعلّق المعنويّ)؛ ومنهم من يرى أنّه من (الوقف الكافي)؛ لأنّه يرى وجود (التعلّق المعنويّ).

أمّا في (الوقف الحسن)، فيوجد (التعلّق اللفظيّ)، و(التعلّق المعنويّ) معًا؛ ولذلك يكفي التحقُّق من وجود (التعلّق اللفظيّ)؛ لأنّ وجوده دليل قطعيّ على وجود (التعلّق المعنويّ) أيضًا؛ فإذا وُجِد (التعلّق اللفظيّ)، وُجِد (التعلّق المعنويّ)؛ لكن إذا وُجِد (التعلّق المعنويّ)، فقد يوجد (التعلّق اللفظيّ)، وقد لا يوجد.

ومن هنا كان الاختلاف في تحديد الوقف التامّ والوقف الكافي راجعًا إلى الاختلاف في وجود (التعلّق المعنويّ). وأكبر أسباب اختلاف العلماء في وجود (التعلّق المعنويّ) هو تفاوُت درجات (التعلّق المعنويّ)؛ لأنّ (التعلّق المعنويّ) يكون على درجات متفاوتة، سأكتفي بالحديث عن ثلاث درجات مهمّة؛ اختصارًا:

1- درجة التعلّق المعنويّ البعيد: هي درجة التناسُب بين الآيات، فتكون بين الآيتين علاقة معنويّة، تربط بينهما؛ لكنّها علاقة بعيدة، لا تُدرَك إلّا بالتدبُّر.

قال تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ. وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (لقمان: 11-12).

ففي الآية الأولى بيَّن الله تعالى للمشركين أنّ هذا الذي يشاهدونه هو من مخلوقات الله، وأنّ آلهتهم – التي عبدوها من دون الله – لم تخلق أيَّ شيء. وفي الآية الثانية حديث عن لقمان، الذي آتاه الله تعالى الحكمة. فما تلك العلاقة المعنويّة، التي تربط بين هاتين الآيتين؟

الجواب: إنّ (بطلان الشرك) هو الرابط المعنويّ البعيد، الذي يربط بين هاتين الآيتين، ويتّضح ذلك الرابط بالتدبُّر والتفكُّر، في الآيات التي جاءت بعد آية إيتاء لقمان الحكمة.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ. وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ. وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (لقمان: 13-15).

فالحديث عن (حكمة لقمان) بابٌ للحديث عن (بطلان الشرك)؛ فقد وعظَ لقمانُ الحكيمُ ابنَه، فنهاه عن الإشراك بالله؛ لأنّ الشرك ظلم عظيم. وبعد توصية الإنسان بوالديه، جاء النهي عن طاعتهما، إن جاهداه، على الإشراك بالله. فإثبات (بطلان الشرك) هو العلاقة المعنويّة البعيدة، الرابطة بين هذه الآيات (البقاعيّ، صفحة 155/15)، (قطب، 1423هـ/2003م، صفحة 2781/5).

2- درجة التعلّق المعنويّ الوسيط: هي أوضح من درجة التعلّق المعنويّ البعيد؛ لكنّها مع ذلك قد تحتاج إلى شيء، من التدبُّر، والتأمُّل؛ لاستنباطها. وهي على درجات فرعيّة متفاوتة، بعضها يقارب درجة التعلّق المعنويّ البعيد، وبعضها يقارب درجة التعلّق المعنويّ القريب.

قال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (التوبة: 19).

تتألّف هذه الآية من ثلاثة مقاطع: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾، ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

في المقطع الأوّل: إنكار على المشركين، وتوبيخ لهم؛ لأنّهم زعموا التساويَ بين أصحاب السقاية والعمارة، وأصحاب الإيمان والجهاد. وفي المقطع الثاني: بيان من الله تعالى أنّ أصحاب السقاية والعمارة ليسوا بدرجة أصحاب الإيمان والجهاد. والعلاقة المعنويّة – الرابطة بين هذين المقطعين – واضحة كلّ الوضوح، لا تحتاج إلى التدبُّر والتأمُّل؛ لاستنباطها. أمّا المقطع الثالث، فهو بيان من الله تعالى أنّه لا يهدي القوم الظالمين. فما تلك العلاقة المعنويّة، الرابطة بين المقطع الثالث، وما سبقه من الآية؟

الجواب: إنّ الإشراك بالله من أقبح صور الظلم، وهو الذي جرَّ المشركين إلى ظلم آخر، وهو ما زعموه من التساوي بين السقاية والعمارة، والإيمان بالله، وباليوم الآخر، والجهاد في سبيل الله. فمن زعم التساوي، فهو ظالم لنفسه، وللمؤمنين المجاهدين. والله تعالى لا يهدي القوم الظالمين؛ لأنّهم لا يستحقّون الهداية؛ وإنّما يستحقّها من ترك هواه، وأطاع مولاه، واتّبع الحقّ، وقد جاءته البيّنات (البقاعيّ، الصفحات 416/8-417).

3- درجة التعلّق المعنويّ القريب: هي أوضح درجات التعلّق المعنويّ، ويمكن إدراكها بسهولة، من دون اجتهاد، في التدبُّر والتأمُّل والاستنباط. قال تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ (الحاقّة: 7).

تتألّف هذه الآية من مقطعين: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾، ﴿فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾. في المقطع الأوّل بيان لمدّة تسخير الريح الصرصر العاتية، التي أهلك الله بها عادًا. وفي المقطع الثاني بيان لعاقبة القوم، بعد تسخير الريح الصرصر العاتية عليهم. فالعلاقة المعنويّة – الرابطة بين هذين المقطعين – واضحة كلّ الوضوح.

ومن هنا كان تفاوُت درجات التعلّق المعنويّ – ولا سيّما الدرجات الفرعيّة الوسيطة – أكبر أسباب اختلاف المؤلّفين في تحديد الوقف التامّ والوقف الكافي. فبعض المؤلّفين يخصّص (التعلّق المعنويّ) بالدرجة القريبة؛ فإذا وجد تعلّقًا من الدرجتين الوسيطة والبعيدة؛

فإنّه لا يُعَدّ عنده من أمثلة (التعلّق المعنويّ). وبعض المؤلّفين يخصّص (التعلّق المعنويّ) بالدرجتين القريبة والوسيطة؛ فإذا وجد تعلّقًا من الدرجة البعيدة؛ فإنّه لا يُعَدّ عنده من أمثلة (التعلّق المعنويّ).

فمثلًا، رفض الحصريّ بعض الأمثلة، التي ذكر ابن الجزريّ أنّها من أمثلة الوقف التامّ، كالوقف على كلمة ﴿جَاءَنِي﴾، من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ (الفرقان: 29).

فقال الحصريّ: «وعلى هذا الوجه لا يكون الوقف على ﴿جَاءَنِي﴾ تامًّا أيضًا؛ لأنّ هذا القول: ﴿وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ – وإن كان من كلام الله تعالى – مُقرِّر لمضمون ما قبله، ومؤكِّد لمعناه. فبينهما ارتباط معنويّ وثيق» (الحصريّ، 1423هـ/2002م، الصفحات 20–21).

وهذه أمثلة لبعض مواضع الوقف، التي اختلف فيها علماء الوقف، فمنهم من قال بالوقف التامّ، ومنهم من قال بالوقف الكافي:

1– قال تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة: 20).

اختلف العلماء في الوقف على كلمة ﴿قَامُوا﴾، فقيل: كافٍ، وقيل: تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 161). وقد جاء هذا المقطع: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ بعد كلمة الوقف ﴿قَامُوا﴾. فذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿قَامُوا﴾ وقف تامّ. وذهب آخرون إلى تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿قَامُوا﴾ وقف كافٍ.

وسبب الاختلاف راجع إلى اختلاف درجات التعلّق المعنويّ؛ فدرجة تعلّق هذا المقطع: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ بما قبله – من جهة المعنى – هي من قبيل درجة التعلّق الوسيط، بخلاف التعلّق المعنويّ بين المقاطع التي سبقته.

فالمقاطع الثلاثة – ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾، ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾، ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ – مترابطة في المعنى بدرجة التعلّق القريب؛ وذلك لأنّ المسند إليه في المقطع الأوّل هو كلمة ﴿الْبَرْقُ﴾، والمسند إليه في المقطع الثاني وفي المقطع الثالث هو الضمير العائد على كلمة ﴿الْبَرْقُ﴾.

أمّا في المقطع الذي يلي كلمة الوقف، فلا ذكر للبرق، ولا وجود لضمير يعود عليه؛ ولذلك ذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّقه بما قبله من جهة المعنى؛ لكنّ علماء آخرين يرون أنّ المعنى في هذا المقطع متعلّق بما قبله؛ لأنّه جزء من الحديث عن صفات المنافقين، وما ضُرِب من مثل لوصف حالهم (ابن عاشور، 1984م، صفحة 319/1).

2– قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: 26).

اختلف العلماء في الوقف على كلمة ﴿فَوْقَهَا﴾، فقيل: كافٍ، وقيل: تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 162).

جاء هذا المقطع: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ بعد كلمة الوقف ﴿فَوْقَهَا﴾. فذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿فَوْقَهَا﴾ وقف تامّ. وذهب آخرون إلى تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿فَوْقَهَا﴾ وقف كافٍ.

وسبب الاختلاف راجع إلى اختلاف درجات التعلّق المعنويّ؛ فدرجة تعلّق هذا المقطع: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ بما قبله – من جهة المعنى – هي من قبيل درجة التعلّق الوسيط؛ لذلك ذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّقه بما قبله من جهة المعنى؛ لأنّهم يقصرون (التعلّق المعنويّ) على درجة التعلّق القريب؛ لكنّ آخرين يرون أنّ المعنى في هذا المقطع متعلّق بما قبله؛ لأنّه تتمّة للحديث عن مثل البعوضة، وبيان لموقف المؤمن منه (ابن عاشور، 1984م، الصفحات 363/1–364).

3– قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ (النساء: 32).

اختلف العلماء في الوقف على كلمة ﴿فَضْلِهِ﴾، فقيل: كافٍ، وقيل: تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 220).

جاء هذا المقطع: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ بعد كلمة الوقف ﴿فَضْلِهِ﴾. فذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿فَضْلِهِ﴾ وقف تامّ. وذهب آخرون إلى تعلّق هذا المقطع بما قبله، من جهة المعنى؛ ولذلك ذهبوا إلى أنّ الوقف على كلمة ﴿فَضْلِهِ﴾ وقف كافٍ.

وسبب الاختلاف راجع إلى اختلاف درجات التعلّق المعنويّ؛ فدرجة تعلّق هذا المقطع: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ بما قبله، من جهة المعنى: هي من قبيل درجة التعلّق الوسيط؛ ولذلك ذهب بعض العلماء إلى عدم تعلّقه بما قبله من جهة المعنى؛ لأنّهم يقصرون (التعلّق المعنويّ) على درجة التعلّق القريب؛ لكنّ علماء آخرين يرون أنّ المعنى في هذا المقطع متعلّق بما قبله؛ فهو متعلّق بالحديث عن عمل النفس، الذي لا يعلمه إلّا الله، وعن تفاوت الناس في اكتساب رزق الله تعالى (العماديّ، صفحة 172/2)، (ابن عاشور، 1984م، صفحة 32/5).

المبحث الرابع– عدم مراعاة عناصر التعريف:

ذكر بعض المحدَثين أنّ علامة (صلى) وُضِعت للدلالة على (الوقف الحسن) (الغول، 1423هـ/200م، صفحة 70)، (محمّد الطويل، 1420هـ/1990م، صفحة 921/2)، (القرش، 1423هـ، صفحة 18/2)، (معبد، صفحة 103). فإذا كانت لجنة (مصحف المدينة) قد قصدت الدلالة على (الوقف الحسن) بوضع علامة (صلى)، فقد أخطأت؛ بسبب عدم مراعاة عناصر تعريف (الوقف الحسن). وبيان ذلك بما يأتي:

1– في الوقف الحسن يحسُن الوقف على الكلمة، ولا يجوز الابتداء بما بعدها (ابن الجزريّ، صفحة 226/1).

2– إذا كان موضع الوقف الحسن رأس آية؛ فيجوز الابتداء بالآية التي بعدها (ابن الجزريّ، صفحة 226/1)، لكنّ علامات الوقف لا توضع فوق رؤوس الآيات، في (مصحف المدينة).

3– تدلّ علامة (صلى) على جواز الوصل، وعلى جواز الابتداء بما بعدها.

4– الفرق كبير بين جواز الابتداء بما بعد كلمة الوقف، وعدم جوازه.

5– إذا جاز الابتداء بما بعد كلمة الوقف، فليس الوقف عليها حسنًا.

6– إذا لم يجُز الابتداء بما بعد كلمة الوقف، فليس الوقف من باب علامة (صلى).

وإذا نظرنا في (مصحف المدينة) نظرة سريعة، نجد كلمات قد وُضِعت عليها علامة (صلى)، ومع ذلك يحسُن الابتداء بما بعدها، مع انتفاء التعلّق اللفظيّ:

1– قال تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (آل عمران: 165).

فيجوز للقارئ أن يقفَ على كلمة ﴿هَذَا﴾، ثمّ يبتدئ بقوله: ﴿قُلْ﴾، وليس ثمّة تعلّق لفظيّ لكلمة ﴿قُلْ﴾ بما قبلها؛ فلا يكون الوقف من قبيل الوقف الحسن.

لكنّ لجنة (مصحف المدينة) قد وضعت علامة (صلى) فوق كلمة: ﴿هَذَا﴾؛ فإن كانوا يقصدون أنّها علامة الوقف الحسن، فقد أخطأوا قطعًا؛ وإن كانوا لا يقصدون ذلك، فقد أخطأ من ذكر أنّ علامة (صلى) هي علامة للوقف الحسن.

2– قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (المؤمنون: 51).

فيجوز للقارئ أن يقفَ على كلمة ﴿صَالِحًا﴾، ثمّ يبتدئ بقوله: ﴿إِنِّي﴾، وليس ثمّة تعلّق لفظيّ لكلمة ﴿إِنِّي﴾ بما قبلها؛ فلا يكون الوقف على كلمة ﴿صَالِحًا﴾ من قبيل الوقف الحسن.

3– قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنْكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا تَعْقِلُونَ﴾ (يس: 62).

فيجوز للقارئ أن يقفَ على كلمة ﴿كَثِيرًا﴾، ثمّ يبتدئ بقوله: ﴿أَفَلَمْ﴾، وليس ثمّة تعلّق لفظيّ لكلمة ﴿أَفَلَمْ﴾ بما قبلها؛ فلا يكون الوقف على كلمة ﴿كَثِيرًا﴾ من قبيل الوقف الحسن.

وممّا يدلّ على بطلان ذلك أيضًا أقوال علماء الوقف؛ ففي مواضع كثيرة وُضِعت علامة (صلى)، وكان الوقف – عند العلماء – تامًّا، أو كافيًا؛ ومن الأمثلة الدالّة على ذلك:

1- قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة: 25).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿مُتَشَابِهًا﴾ كافٍ، وقيل: تامّ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 162)؛ وقد وضعوا عليها علامة (صلى).

2- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (النساء: 10).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿نَارًا﴾ كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 217)؛ وقد وضعوا عليها علامة (صلى).

3- قال تعالى: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة: 27).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿لَأَقْتُلَنَّكَ﴾ تامّ، وقيل: كافٍ (النحّاس، 1413هـ/1992م، صفحة 201)، (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 238)؛ وقد وضعوا عليها علامة (صلى).

4- قال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف: 43).

ذُكِر أنّ الوقف على كلمة ﴿يَابِسَاتٍ﴾ كافٍ (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 327)؛ وقد وضعوا عليها علامة (صلى).

وهذه بعض أمثلة (الوقف الحسن)، وقد خلت من علامة (صلى)، ولا خلاف في عدم جواز الابتداء بما بعد (كلمة الوقف) فيها:

1- قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (الفاتحة: 2).

الوقف على كلمة ﴿لِلَّهِ﴾ وقف حسن، بلا خلاف، ولم يضعوا فوقها علامة (صلى). ولا خلاف في عدم جواز الابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

2- قال تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (البقرة: 18).

الوقف على كلمة ﴿بُكْمٌ﴾ وقف حسن، بلا خلاف، ولم يضعوا فوقها علامة (صلى). ولا خلاف في عدم جواز الابتداء بقوله: ﴿عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾.

3- قال تعالى: ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾ (الشعراء: 38).

الوقف على كلمة ﴿السَّحَرَةُ﴾ وقف حسن، بلا خلاف، ولم يضعوا فوقها علامة (صلى). ولا خلاف في عدم جواز الابتداء بقوله: ﴿لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَعْلُومٍ﴾.

ومعلوم أنّ مصطلح (العلامة) يقتضي (وحدة العلامة)، أي: أن تكون العلامة – الدالّة على نوع معيَّن – واحدة. فإذا كان المراد بالعلامتين نوعًا واحدًا من الوقف، فلا بدّ من تخصيص كلّ علامة بالدلالة على فرع من فروع ذلك النوع. وبخلاف ذلك لا يصحّ أن يُقال بدلالة علامتين على نوع واحد من أنواع الوقف، من دون أدنى فرق في الدلالة.

فإذا كانت علامة (ج) تُستعمَل للدلالة على الوقف الكافي، فلا فائدة من استعمال علامة (صلى) للدلالة على الوقف الكافي أيضًا (نصر، 1414هـ/1994م، صفحة 229)، (الجريسيّ، 1422هـ/2001م، صفحة 74)، (معبد، صفحة 102)؛ إلّا إذا قيل: إنّ علامة (ج) للدرجة العليا من الوقف الكافي، وعلامة (صلى) للدرجة الدنيا من الوقف الكافي؛ لكن يبقى الإشكال في دقّة تحديد نوع الوقف، ودقّة تحديد العلامة التي تناسبه.

ومصطلح (العلامة) يقتضي أيضًا (وحدة الدلالة)؛ فتكون للعلامة دلالة واحدة فقط. فكيف تُستعمَل علامة (صلى) للدلالة على الوقف الكافي، والوقف الحسن (معبد، الصفحات 102-103)؟

ومن أعجب الأقوال المتعلّقة بهذا المقام:

1- قول (عبد العزيز القارئ)، عن علامة الوقف (صلى): «يجوز الوقف، والأحسن الوصل، فإذا وقفت أعدت القراءة من قبل الوقف» (القارئ، التجويد الميسّر، 1414هـ، صفحة 77).

وواضح أنّ هذا القول يخالف (التلاوة الواقعيّة المعروفة)، في (التسجيلات الصوتيّة)، التي حفظت (تلاوات القُرّاء المشهورين)؛ فليت شعري: من أين جاء (عبد العزيز القارئ) بهذا القول العجيب؛ ولا سيّما إذا علمنا أنّه رئيس لجنة الطبعة الأولى، من (مصحف المدينة)، وهو الذي كتب تقرير الطبعة الأولى، من (مصحف المدينة)؟

2- قول (جمال القرش)، عن الوقف الحسن: «أكثر المصاحف ترمز لهذا الوقف بعلامة (صلى)، إذا حسُن الابتداء بما بعده» (القرش، 1423هـ، صفحة 18/2).

ويكفي لإبطال هذا القول التنبيه على أنّه اشترط لاستعمال علامة (صلى) – للدلالة على الوقف الحسن – أن يحسُن الابتداء بما بعد الوقف الحسن.

ومعلوم أنّ الابتداء – بما بعد الوقف الحسن – لا يحسُن، إلّا إذا كان على رؤوس الآيات؛ وهذا ما ذكره (جمال القرش) نفسه، في موضع سابق، فقال: «قد يحسُن الوقف، ولا يحسُن الابتداء، وذلك إذا كان على غير رأس الآي؛ للتعلّق اللفظيّ... وقد يحسُن الوقف، ويحسُن الابتداء، إذا كان على رأس آية» (القرش، 1423هـ، صفحة 17/2).

وعلامة (صلى) لا توضع فوق رؤوس الآيات، في (مصحف المدينة)؛ فليت شعري: أين تحقّق الرمز بعلامة (صلى) إلى الوقف الحسن، مع هذا الشرط الذي وضعه (جمال القرش)؟

والفرق كبير جدًّا بين القول بدلالة علامة (صلى) على الوقف الحسن، والقول بوجود التعلّق اللفظيّ في بعض أمثلة علامة (صلى)؛ بسبب الاختلاف في الإعراب.

ومن هنا، نُدرك يقينًا أنّ اللجنة لم تقصد إلى استعمال علامة (صلى)؛ للدلالة على الوقف الحسن. فإن زعم زاعم أنّها قصدت إلى ذلك، فقد اتّهم اللجنة بمخالفة ما يقتضيه تعريف الوقف الحسن، من جواز الوقف عليه؛ مع عدم جواز الابتداء بما بعده؛ بسبب وجود التعلّق اللفظيّ، إلّا في موضع رأس الآية؛ فإنّه يجوز الابتداء بما بعده، عند من يُجيز ذلك؛ مع التنبيه على أنّ علامات الوقف لم توضع فوق رؤوس الآيات، في (مصحف المدينة) أبدًا.

ولا بدّ من الإشارة السريعة هنا إلى أنّ الحصريّ عرَّف (الوقف الحسن) تعريفًا غريبًا، فقال: «وهو الوقف على كلمة تعلّق ما بعدها بها أو بما قبلها تعلّقًا معنويًّا، ولم يتعلّق تعلّقًا لفظيًّا على الراجح؛ فلا بدّ من ثبوت التعلّق المعنويّ في الوقف الحسن، وأمّا التعلّق اللفظيّ فيكون منتفيًا فيه على الراجح» (الحصريّ، 1423هـ/2002م، صفحة 28).

و(التعلّق اللفظيّ) شرط من شروط (الوقف الحسن)، على وفق مذهب الدانيّ، ومن وافقه من العلماء، في تقسيم الوقف الاختياريّ؛ لكنّ هذا الاستغراب يزول إذا علمنا أنّ الحصريّ لم يُلزِم نفسه بمذهب الدانيّ، في تقسيم الوقف على: تامّ، وكافٍ، وحسن، وقبيح؛ بل ذكر: وقف السنّة، والوقف اللازم، والوقف التامّ، والوقف الكافي، والوقف الحسن، والوقف الصالح، والوقف الجائز، ووقف المعانقة، والوقف القبيح.

وقد ذكر الحصريّ أنّه قد قسّم الوقوف تقسيمًا حاصرًا، فقال: «وإذا كان تسمية الوقوف، وتقسيمها إلى أقسام معيَّنة لم يكن في الصدر الأوّل، بل هو من الأمور الاصطلاحيّة – ومن المقرَّر أنّه لا مُشاحّة في الاصطلاح، بل يسوغ لكلّ أحد أن يصطلح على ما شاء، كما صرّح بذلك صدر الشريعة – فقد رأيتُ أن أقسّمها تقسيمًا حاصرًا ضابطًا يحدّد كلّ قسم منها تحديدًا يشمل جميع جزئيّاته، ويمنع دخول الغير فيها، ولم أبعد كثيرًا في تسمية الوقوف وتقسيمها عن تسمية السابقين، وتقسيمهم، كما ترى، إن شاء الله تعالى» (الحصريّ، 1423هـ/2002م، صفحة 11).

وقد كان الأنسب أن يعمد الحصريّ إلى تغيير التسميات؛ لكيلا يتوهّم أحدٌ أنّه يُريد بهذه التسميات ما تدلّ عليه في تقسيم غيره، كما هو الحاصل في الوقف الحسن؛ فإنّه – عند الحصريّ – يخلو من (التعلّق اللفظيّ)، على الراجح؛ لكنّه – عند الدانيّ – مشتمل على (التعلّق اللفظيّ) قطعًا.

المبحث الخامس– عدم مراعاة طول المقطع:

قد يزعم زاعم – لتسويغ عدم الاطّراد المنهجيّ – أنّ هذه العلامات الثلاث لم توضع على أساس التعلّق اللفظيّ، ولا على أساس التعلّق المعنويّ؛ بل وُضعت على أساس الحاجة إلى أخذ نفَس جديد. فالمقطع الطويل يُحوِج القارئ إلى الوقف – لتجديد النفَس –

أكثر من المقطع الوسيط، وأكثر من المقطع القصير؛ فيكون طول المقطع هو المعيار في وضع هذه العلامات الثلاث؛ وتكون علامة (قلى) مخصَّصة للمقطع الطويل، وتكون علامة (ج) مخصَّصة للمقطع الوسيط، وتكون علامة (صلى) مخصَّصة للمقطع القصير.

لكنّ النظر في (مصحف المدينة) يُرشِد إلى وجود آيات كثيرة، وُضِعت فيها هذه العلامات الثلاث بخلاف هذا الزعم، إلى درجة النقيض في بعضها؛ فجاءت (صلى) مع المقطع الطويل، وجاءت (قلى) مع المقطع القصير.

وهذه بعض الأمثلة الدالّة على ذلك:

1- قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ﴾ (فصّلت: 54).

وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة (رَبِّهِمْ)، فكان طول المقطع سبع كلمات، تتألّف من ثلاثة وعشرين حرفًا.

2- قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ (الشورى: 24).

وُضِعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿كَذِبًا﴾، فكان طول المقطع ستّ كلمات، تتألّف من أربعة وعشرين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿قَلْبِكَ﴾، فكان طول المقطع ستّ كلمات، تتألّف من واحد وعشرين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (ج) فوق كلمة ﴿بِكَلِمَاتِهِ﴾، فكان طول المقطع ستّ كلمات، تتألّف من تسعة وعشرين حرفًا.

3- قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ وَإِنَّا إِذَا أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً فَرِحَ بِهَا وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ﴾ (الشورى: 48).

وُضِعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿حَفِيظًا﴾، فكان طول المقطع ستّ كلمات، تتألّف من تسعة وعشرين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿الْبَلَاغُ﴾، فكان طول المقطع أربع كلمات، تتألّف من خمسة عشر حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿بِهَا﴾، فكان طول المقطع ثماني كلمات، تتألّف من اثنتين وثلاثين حرفًا.

4- قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المجادلة: 4).

وُضِعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿يَتَمَاسَّا﴾، فكان طول المقطع عشر كلمات، تتألّف من تسعة وثلاثين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (ج) فوق كلمة ﴿مِسْكِينًا﴾، فكان طول المقطع ستّ كلمات، تتألّف من ستّة وعشرين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (ج) فوق كلمة ﴿وَرَسُولِهِ﴾، فكان طول المقطع أربع كلمات، تتألّف من واحد وعشرين حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (قلى) فوق لفظ الجلالة ﴿اللَّهِ﴾، فكان طول المقطع ثلاث كلمات، تتألّف من اثني عشر حرفًا.

5- قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ التَّغَابُنِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (التغابن: 9).

وُضِعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿الْجَمْعِ﴾، فكان طول المقطع أربع كلمات، تتألّف من ثمانية عشر حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿التَّغَابُنِ﴾، فكان طول المقطع ثلاث كلمات، تتألّف من ثلاثة عشر حرفًا؛ ثمّ وُضِعت علامة (ج) فوق كلمة ﴿أَبَدًا﴾، فكان طول المقطع سبع عشرة كلمة، تتألّف من سبعة وسبعين حرفًا.

المبحث السادس- عدم مراعاة القرائن السياقيّة:

يقوم الوقف الاختياريّ - بأنواعه - على مراعاة المعنى؛ فلكي يكون الوقف صحيحًا، في حالة الاختيار، يجب أن يُراعى المعنى، عند الوقف؛ فلا يؤدّي الوقف إلى الإخلال بالمعنى، ولا يؤدّي إلى خلاف المعنى المقصود.

والمعنى لا يُدرك يقينًا إلّا بعد الاستعانة بالقرائن السياقيّة: المقاليّة، والمقاميّة. ومن هنا وجب الاعتماد على القرائن السياقيّة؛ لتحديد أنواع الوقف، ومواضعها؛ وبخلاف ذلك يُخطئ كلّ من يدخل باب الوقف، وهو بعيد عن القرائن السياقيّة.

ومن أنواع الوقف التي لها علاقة بالقرائن السياقيّة: وقف التعانُق، والوقف اللازم.

أوّلًا- وقف التعانق: قال ابن الجزريّ: «قد يُجيزون الوقف على حرف، ويُجيز آخرون الوقف على آخر، ويكون بين الوقفين مُراقَبة على التضادّ، فإذا وقف على أحدهما، امتنع الوقف الآخر، كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيْبَ﴾، فإنّه لا يُجيزه على ﴿فِيهِ﴾، والذي يُجيزه على ﴿فِيهِ﴾ لا يُجيزه على ﴿لَا رَيْبَ﴾...» (ابن الجزريّ، صفحة 237/1).

وهذه هي الآيات الثلاث، التي اشتملت على علامة (وقف التعانُق)، في الطبعة الثالثة، من (مصحف المدينة):

1- قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: 2).

وضعوا (علامة التعانُق) فوق كلمة ﴿رَيْبَ﴾، وفوق كلمة ﴿فِيهِ﴾؛ غافلين أو متغافلين عن عدّة حقائق سياقيّة، أبرزها:

أ- وردت عبارة ﴿لَا رَيْبَ﴾ في أربع عشرة آية، وفي الآيات كلّها جاءت متلوّة بعبارة ﴿فِيهِ﴾، أو بعبارة ﴿فِيهَا﴾؛ كما في قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (السجدة: 2).

ب- وصف الكتاب بأنّه هدًى للمتّقين أبلغ من وصفه بأنّ فيه هدًى للمتّقين. وقد وردت كلمة ﴿هدًى﴾ لبيان أحد أوصاف القرآن، في عدّة مواضع، دالّةً على أنّ القرآن كلّه هدًى، كما في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ﴾ (البقرة: 185).

2- قال تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة: 26).

وضعوا (علامة التعانُق) فوق كلمة ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وفوق كلمة ﴿سَنَةً﴾؛ غافلين أو متغافلين عن عدّة حقائق سياقيّة، أبرزها:

أ- لم تُحرَّم الأرض المقدَّسة على بني إسرائيل تأبيدًا؛ بدلالة دخولهم بعد ذلك، حين هزموا أعداءهم في عهد طالوت، ثمّ كان مُلك داود، ثمّ ملك سليمان.

ب- حالة التيه صاحبت حالة التحريم مدّة أربعين سنة.

ج- نائب الظرف الزمانيّ العدديّ لم يتقدّم على الفعل في القرآن أبدًا، بل تأخّر عنه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ (البقرة: 51).

3- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة: 41).

وضعوا (علامة التعانُق) فوق كلمة ﴿قُلُوبُهُمْ﴾، وفوق كلمة ﴿هَادُوا﴾؛ غافلين أو متغافلين عن عدّة حقائق سياقيّة، أبرزها:

أ- (الواو) في عبارة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ عاطفة، وليست استئنافيّة. والعطف بالواو يقتضي المشاركة في الحكم؛ بمعنى أنّ المسارعين في الكفر فريقان: منافقون، ويهود. فالتقدير المختصر: (لا يحزنك المسارعون في الكفر من المنافقين واليهود).

ب- الوقف قبل (الواو العاطفة) من قبيل (الوقف الحسن)، الذي لا يجوز الابتداء بما بعده؛ فيجب الرجوع إلى ما قبله، والابتداء بما يصحّ الابتداء به، والوصل؛ لاستيفاء المعطوف.

ج- حرف الجرّ (مِن) لبيان الجنس، أي: بيان الفريق الذي ينتمي إليه المسارعون في الكفر؛ أي: (لا يحزنك المسارعون من فريق المنافقين، ولا يحزنك المسارعون من فريق اليهود).

د- تقدير (الواو) استئنافيّةً في عبارة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ يقطع هذه العبارة عمّا قبلها، فلا تحصل المشاركة في موضوع النهي: ﴿لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾؛ فيكون النهي مخصوصًا بما يسبّبه المنافقون فقط، وتكون المسارعة في الكفر مخصوصة بالمنافقين فقط. وهذا خلاف المراد قطعًا؛ لأنّ مشاركة اليهود في ذلك مقصودة قطعًا؛ بدلالة الإطناب في الحديث عن أفعال اليهود، في أربع آيات لاحقة متّصلة بهذه الآية.

هـ- قطع هذه العبارة ﴿وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾ عمّا قبلها لا يمكن تسويغه – ولو بتكلُّف – إلّا لو كانت مطلع آية؛ لأنّ قطع هذه العبارة عمّا قبلها بالاستئناف يجعل التقدير المختصر هكذا: (ومن اليهود سمّاعون)، كما في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ﴾ (الحجّ: 3).

و- إسناد الكفر إلى الذين هادوا وارد في القرآن، قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ وَطَعْنًا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانْظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (النساء: 46).

ز- رفع كلمة ﴿سَمَّاعُونَ﴾ على تقدير: (هم سمّاعون)، كما في رفع كلمة ﴿طَوَّافُونَ﴾، على تقدير: (هم طوّافون)، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ

الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (النور: 58).

ح- عبارة ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ تشمل الفريقين: المنافقين واليهود؛ وليست خاصّة باليهود؛ فالمنافقون واليهود بعضهم أولياء بعض؛ قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِنْ قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ (الحشر: 11).

ط- عبارة ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾ ليست عامّة، بل خاصّة بالذين قال تعالى فيهم: ﴿لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ﴾؛ فهؤلاء القوم الآخرون الذين لم يأتوا الرسول ﷺ هم الذين يحرّفون الكلم، وهم الذين يخاطبون السمّاعين من المنافقين واليهود، ويقولون لهم: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا﴾.

ي- إسناد الفعل إلى فاعل عامّ – مع عدم شمول بعض أفراد العامّ – وارد في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ إِخْوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُوا عَلَيْهِ فَعَرَفَهُمْ وَهُمْ لَهُ مُنْكِرُونَ﴾ (يوسف: 58).

فليس إخوة يوسف كلّهم دخلوا عليه؛ بدلالة قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ قَالَ ائْتُونِي بِأَخٍ لَكُمْ مِنْ أَبِيكُمْ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ وَأَنَا خَيْرُ الْمُنْزِلِينَ﴾ (يوسف: 59).

ك- الإسناد إلى غير الفاعل الواقعيّ وارد في القرآن، كما في إسناد فعل (قتل الأنبياء) إلى اليهود المخاطَبين بالقرآن؛ لأنّهم راضون بسلوك منهج أسلافهم؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (البقرة: 91).

ثانيًا- الوقف اللازم: قال ابن الجزريّ: «من الأوقاف ما يتأكّد استحبابه؛ لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِل طرفاه، لأوهمَ معنًى غير المراد. وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاونديّ: لازم، وعبّر عنه بعضهم بالواجب» (ابن الجزريّ، صفحة 232/1).

وهذه العبارة ليست دقيقة؛ لعدّة أسباب، أبرزها سببان:

1- إذا كان المقصود بطرفي الوقف كلمة الوقف والكلمة التي بعدها فقط؛ فهذا الإيهام المزعوم غير حاصل أصلًا؛ ففي معظم المواضع لا يتمّ أيّ معنًى بالوقف على الطرف الثاني؛ فلا يتحقّق الإيهام المزعوم أصلًا، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمُ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (الأنعام: 20).

فقد وضعوا علامة الوقف اللازم فوق كلمة ﴿أَبْنَاءَهُمُ﴾. وقد جاءت بعدها كلمة ﴿الَّذِينَ﴾، وواضح أنّ المعنى لا يتمّ أصلًا بالوقف على كلمة ﴿الَّذِينَ﴾؛ لأنّها اسم موصول، لا يتمّ معناه إلّا بذكر صلته؛ فلا يحصل أيّ إيهام أصلًا؛ لأنّ الوقف في هذه الحالة سيكون من قبيل (الوقف القبيح)، وهو غير جائز اختيارًا.

2- إذا كان المقصود بطرفي الوقف كلمة الوقف وما بعدها من كلام يتمّ به المعنى؛ فلا يحصل الإيهام، إذا تنبّه القارئ أو السامع على القرائن السياقيّة؛ فإنّها تكفي لفهم المراد.

ويكفي النظر في بعض الأمثلة؛ لإدراك هذه الحقيقة واضحةً:

أ- قال تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (البقرة: 212).

وضعوا علامة الوقف اللازم فوق كلمة ﴿آمَنُوا﴾؛ زاعمين أنّ الوصل يُوهِم السامع أنّ الكفّار يسخرون من الذين آمنوا، ويسخرون من الذين اتّقوا.

والصواب أنّ القارئ إذا وصل، ثمّ وقف على كلمة ﴿الْقِيَامَةِ﴾؛ فلا وهم أصلًا؛ لأنّ المراد سيكون واضحًا بذكر السياق كاملًا، ولا سيّما أنّ كلمة ﴿فَوْقَهُمْ﴾ قرينة قطعيّة على بيان المراد، وهو أنّ المتّقين فوق الكفّار يوم القيامة.

ولا يمكن للقارئ أن يقف على كلمة ﴿اتَّقَوْا﴾ اختيارًا؛ لأنّه لا يستطيع الابتداء بما بعدها: (فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)؛ لوجود التعلّق اللفظيّ، والتعلّق المعنويّ؛ ولذلك لن يحصل الإيهام أصلًا عند عدم الوقف على كلمة ﴿آمَنُوا﴾؛ لأنّه يستطيع أن يقف على كلمة ﴿الْقِيَامَةِ﴾؛ لأخذ نفَس جديد، عند الحاجة، ويستطيع الوصل إلى آخر الآية، إن كان نفَسُه كافيًا.

فالقارئ يستطيع الوقف على كلمة ﴿آمَنُوا﴾؛ لأخذ نفَس جديد، لا لأنّ عدم الوقف يُوهم معنًى غير المراد؛ فالقرائن السياقيّة كافية لإزالة أيّ وهم ذهنيّ.

ب- قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المائدة: 73).

وضعوا علامة الوقف اللازم فوق كلمة ﴿ثَلَاثَةٍ﴾؛ زاعمين أنّ الوصل يُوهِم السامع أنّ عبارة ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ هي جزء من مقول قول أهل التثليث.

وليت شعري: كيف يُتصَوَّر أن يجمع أهل التثليث – في قول واحد – عبارتي التثليث والتوحيد معًا؛ فإذا كان أهل التثليث قد وُصِفوا بالكفر بسبب قولهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾، فكيف يقولون بعدها: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾، وكيف يوصف بالكفر من يُقِرّ بالتوحيد؟!

فإذا وصل القارئ، ثمّ وقف على كلمة ﴿وَاحِدٌ﴾؛ فلا وهم أصلًا؛ لأنّ المعنى سيكون واضحًا بذكر السياق كاملًا. فالمراد أنّ أهل التثليث قد كفروا لأنّهم قالوا بالتثليث؛ ثمّ جاءت الحقيقة القرآنيّة الصريحة المبطِلة لأكذوبة التثليث: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾.

فالقارئ يستطيع الوقف على كلمة ﴿ثَلَاثَةٍ﴾؛ لأخذ نفَس جديد، لا لأنّ عدم الوقف يُوهم معنًى غير المراد؛ فالقرائن السياقيّة كافية لإزالة أيّ وهم ذهنيّ. ويستطيع القارئ أن يقف على كلمة ﴿وَاحِدٌ﴾؛ لأخذ نفَس جديد، بلا أدنى إشكال، أو إيهام.

ج- قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ (الأنعام: 36).

وضعوا علامة الوقف اللازم فوق كلمة ﴿يَسْمَعُونَ﴾؛ زاعمين أنّ الوصل يُوهِم السامع أنّ (الموتى) يستجيبون أيضًا.

والصواب أنّ القارئ إذا وصل، ثمّ وقف على لفظ الجلالة، أو على رأس الآية، فلا وهم أصلًا؛ لأنّ المعنى سيكون واضحًا، بذكر السياق كاملًا. فالمراد أنّ الذين يستجيبون هم الذين يسمعون فقط. أمّا الموتى، فإنّ الله يبعثهم، ثمّ يُرجَعون إليه، بعد البعث من الموت.

وإنّما يحصل الإيهام، إذا وقف القارئ على كلمة ﴿وَالْمَوْتَى﴾، ولم يُكمِل قراءة الآية، وهو وقف ممنوع قطعًا (الحصريّ، 1423هـ/2002م، الصفحات 40-41)، لكنّ (مصحف المدينة) قد خلا من علامة الوقف الممنوع؛ لأنّ الالتزام بوضع علامة للوقف الممنوع يُوجِب وضعها في مواضع كثيرة جدًّا؛ فأيّ قارئ يستطيع أن يُركِّب مقاطع للوقف الممنوع، حين يقف على ما لا يصحّ الوقف عليه؛ ولذلك اكتُفي بدلالة القرائن السياقيّة؛ بدلًا من تكثير مواضع الوقف.

وقد يُقال: إنّ السبب – الذي دعا علماء الوقف إلى وضع علامة الوقف اللازم في هذه المواضع – هو مراعاة حال العامّة، الذين لا يستطيعون الاستعانة بالقرائن السياقيّة لمعرفة المراد؛ ولذلك يمكن أن يقعوا في التوهُّم، إذا قرأوا هذه الآيات بالطريقة التجزيئيّة، التي لا يُراعي القارئُ فيها القرائن السياقيّة، الكاشفة عن المعنى المراد. فالعامّة غالبًا لا يُدرِكون فائدة القرائن السياقيّة، في إزالة الاحتمالات والافتراضات والتوهُّمات.

لكنّ المعروف أنّ (تلاوة القرآن) لا تكون إلّا بعد (تعلُّم التلاوة)، سواء أكان المتعلِّمُ طفلًا صغيرًا، أم شيخًا كبيرًا. والتعلُّم – في باب التلاوة – لا يكون بطريقة (القراءة الفرديّة)، من المصحف، بل يكون بالاستماع والمشافَهة، في المدارس والمساجد والمنازل؛ ولذلك سيُراعي العامّيُّ المتعلِّمُ الوقفَ الصحيحَ؛ حتّى إن لم يُدرِك فائدة القرائن السياقيّة.

* **الإشكال الحقيقيّ:** إنّ الإشكال الحقيقيّ – في هذا المقام – ليس في التوهُّمات الافتراضيّة، التي يزعمون أنّ العامّة يمكن أن يقعوا فيها، إذا لم توضع علامة الوقف اللازم؛ وإنّما هو في التوهُّمات الواقعيّة، التي وقع فيها بعض العلماء، حين صرفتهم بعض الصوارف الدخيلة عن فهم المراد من بعض الآيات؛ فوقعوا في التوهُّم، من حيث لا يشعرون، ولا يقصدون.

لقد تعسّر على بعض العلماء إدراك أثر القرائن السياقيّة؛ بسبب تأثير المناهج الروائيّة، التي استحوذت على أكثر الدراسات القديمة، ولا سيّما كتب التفسير بالمأثور، التي امتلأت بالأكاذيب والأباطيل والخرافات والإسرائيليّات. وكذلك بسبب بعض الخلافات المذهبيّة التي استحوذت على كثير منهم، حتّى صرفتهم عن التدبُّر الصحيح.

ويكفي النظر في الآيات التي تضمّنت قصّة (مراودة امرأة العزيز)؛ لتُدرِك يقينًا أنّ القرائن السياقيّة كافية لإثبات براءة يوسف عليه السلام من مُقارَبة الفاحشة. والعجب كلّ العجب من أولئك المفسّرين – الذين غفلوا أو تغافلوا – عن تلك القرائن القطعيّة؛ فاعتمدوا على

الإسرائيليّات السقيمة العقيمة الأثيمة، التي نسبت إلى يوسف ﷺ ما تعجز الكلمات عن وصف شناعته (الطبريّ، 1422هـ/2001م، الصفحات 82/13–100)، (الواحديّ، 1430هـ، صفحة 72/12).

وقد كان لهذه الإسرائيليّات – ولأقوال المفسّرين المعتمِدين عليها – أثر في تحديد نوع الوقف على كلمة ﴿بِهِ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ (يوسف: 24).

قال الدانيّ: «﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ﴾: كافٍ؛ وقيل: تامّ، على مذهب أبي عبيدة، ومن زعم أنّ الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – معصومون، وقدّر ذلك على التقديم والتأخير، أي: لولا أن رأى برهان ربّه لَهَمَّ بها. وجمهور أهل العلم على خلاف ذلك» (الدانيّ، 1407هـ/1987م، صفحة 325).

والعجيب أنّ لجنة (مصحف المدينة) قد وضعت علامة (صلى) فوق كلمة ﴿بِهِ﴾، وهي تدلّ على أنّ الوصل أولى؛ وفي هذا غفلة – أو تغافل – عمّا تقتضيه القرائن السياقيّة. وأقرب القرائن السياقيّة عبارة: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾، وهي تدلّ على امتناع حصول الهمّ، من يوسف ﷺ (الرازيّ، 1401هـ/1981م، الصفحات 118/18–120)، (الأندلسيّ، تفسير البحر المحيط، 1413هـ/1993م، الصفحات 294/5–295)، (الشنقيطيّ، 1426هـ، الصفحات 80/3–81).

وفي رأيي أنّ هذا الموضع أَولى من سائر المواضع بعلامة (الوقف اللازم)؛ لأنّ كثيرًا من المفسّرين قد انخدعوا بالإسرائيليّات السقيمة، في فهم هذه الآية؛ فتأتي علامة الوقف اللازم فوق كلمة ﴿بِهِ﴾؛ لتدلّ على أنّ الهَمّ قد وقع من امرأة العزيز فقط. أمّا يوسف ﷺ، فلم يقع منه أيّ هَمّ بها؛ لأنّه رأى برهان ربّه، كما لو قال قائل: (غَرِقَ الطفلُ لولا أن أنقذه أبوه)؛ فالطفل لم يغرق؛ لأنّ أباه قد أنقذه، ومعلوم أنّ الحرف (لولا) حرف امتناع لوجود (الأندلسيّ، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 1418هـ/1998م، صفحة 1904/4)، (المراديّ، 1413هـ/1992م، صفحة 597).

ولتأكيد نفي وقوع الهَمّ من يوسف ﷺ، يكون الأنسب – مع علامة الوقف اللازم – وضع علامة الوقف الممنوع، فوق كلمة ﴿بِهَا﴾؛ لكي يصل القارئُ الجواب بالشرط.

وثمّة مصاحف أخرى، خالفت (مصحف المدينة) هنا، فكانت أقرب إلى الصواب؛ لإدراك أصحابها أنّ علامة (صلى) ليست هي العلامة الصحيحة، في هذا الموضع. ففي (المصحف العُمانيّ)، و(المصحف المعياريّ)، و(مصحف الواضح في التجويد)، و(مصحف معلّم التجويد)، وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿بِهِ﴾، من هذه الآية؛ للدلالة على أنّ الوقف على هذه الكلمة أولى من الوصل. وفي طبعة (دار مصحف إفريقيا)، من (مصحف الكويت)، وُضِعت علامة (قلى) فوق كلمة ﴿بِهِ﴾؛ للدلالة على أنّ الوقف على هذه الكلمة أولى من الوصل؛ ووضعت علامة (لا) فوق كلمة ﴿بِهَا﴾؛ للدلالة على أنّ الوقف على هذه الكلمة ممنوع. وفي (مصحف بيان التجويد) وُضِعت علامة الوقف اللازم، فوق كلمة ﴿بِهِ﴾؛ لمنع وصل هذه الكلمة بما بعدها.

وثمّة آية أخرى، أرى أنّها أَولى بعلامة الوقف اللازم، ممّا ذكروه، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: 7).

فتوضع علامة الوقف اللازم فوق لفظة الجلالة، من قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. وقد وُضِعت علامة الوقف اللازم فوق (لفظ الجلالة)، في الطبعة الأولى، وفي الطبعة الثانية، من (مصحف مصر)، وكذلك في طبعة (دار مصحف إفريقيا)، من (مصحف الكويت)، وفي (مصحف الشمرليّ)، وفي (المصحف العمانيّ)، وفي (مصحف الواضح في التجويد)، وفي (مصحف معلّم التجويد)، وكذلك في (مصحف أوقاف بغداد)، و(مصحف التوافقات)، و(مصحف الحافظ عثمان)، و(مصحف باكستان)، و(مصحف حسين قوتلو)، وغيرها.

لكنّ لجنة (مصحف المدينة) خالفت هذه المصاحف كلّها قصدًا، لا سهوًا؛ فوضعت علامة (قلى) فوق لفظة الجلالة، بدلًا من علامة الوقف اللازم.

جاء في تقرير الطبعة الأولى، من (مصحف المدينة): «درجوا في سائر المصاحف على وضع رمز الوقف اللازم على لفظ الجلالة في هذه الآية السابعة من سورة آل عمران. وفي ذلك ترجيح لأحد وجهي التفسير في الآية مع إبطال الوجه الآخر، وهذا تحكُّم من غير دليل، إذ إنّ كلا الوجهين صحيح في المعنى، كما سنبيّنه، كما أنّ كلا الوجهين ذهب إليه بعض السلف، ولا تعارُض بينهما.

التأويل في القرآن الكريم يأتي لمعانٍ منها: التفسير؛ كقوله تعالى في سورة يوسف: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (يوسف: 36)... ومنها التأويل بمعنى كُنه الشيء وحقيقته وما يؤول إليه؛ كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ﴾ (الأعراف: 53)... فإن أُريد بالتأويل في آية آل عمران المعنى الأوّل، وصل قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، بما قبله؛ لأنّ الراسخين في العلم يعلمون التفسير... وعلى هذا الوجه: كلمة ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ معطوفة على لفظ الجلالة، وجملة ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ حاليّة منها، وهو وجه صحيح كما ترى. وإن أُريد بالتأويل المعنى الثاني، فالوقف على لفظ الجلالة؛ إذ لا يعلم حقائق الأمور وكُنهها، لا يعلمها على الجليّة، إلّا الله سبحانه وتعالى، وتكون كلمة ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ مبتدأً، خبره جملة ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾... ولمّا كان كلا الوجهين من حيث المعنى معتبرًا، فقد وجدت اللجنة أنّ اللزوم هنا لا يصحّ في الوقف؛ لأنّ فيه إبطالًا لوجه صحيح، فاختارت جواز الوقف على لفظ الجلالة، أو الوصل، مع أولويّة الوقف؛ لأنّ القائلين به – اعتبارًا للمعنى الثاني – أكثر، فوضعت رمز (قلى)» (القارئ، التقرير العلميّ عن مصحف المدينة النبويّة، 1406هـ، الصفحات 54–55).

وليت شعري: أين كانت عقول علماء اللجنة، حين أجمعوا على هذا القول السقيم، وأين كانت عقولهم، وهو يحاولون أن يُقنعوا الناس بهذا التسويغ العقيم؟!

وفي رأيي أنّ أعظم سبب للوقوع في هذه الغفلة هو عدم التنبُّه على الفرق الكبير بين الوحي القرآنيّ والفهم الإنسانيّ؛ فالوحي القرآنيّ من عند الله تعالى؛ فكلّه حقّ، لا ريب فيه. والفهم الإنسانيّ هو فهم المخلوق الضعيف العاجز، الذي يمكن أن يُصيب، ويمكن أن يُخطئ؛ فلا يجوز معاملة قول بعض السلف معاملة الوحي المنزَّل؛ هذا إن افترضنا صحّة القول المنسوب إليهم صحّة قطعيّة، لا ريب فيها، وأنّى لهم إثبات ذلك؟ ويبقى قول بعض السلف من قبيل قول البشر؛ فليس معصومًا من الوقوع في الغفلة.

والقرائن السياقيّة – المقاليّة والمقاميّة – أدلّة قرآنيّة قطعيّة كافية، تُرشِد أصحاب المنهج السليم إلى المراد من الآية، إذا استسلم قارئ القرآن للقرآن، واستمع إلى قرائنه القطعيّة. فلا يُفسَّر القرآن على وفق رأي المفسّر، بل يُفسَّر على وفق مراد الله تعالى؛ فإذا اتّفقت أقوال المفسّرين كلّهم على فهم معيَّن، كان اتّفاقهم دليلًا على صحّة هذا الفهم؛ لكنّهم إذا اختلفوا، فلا يمكن تصحيح أقوالهم المختلفة معًا. فالمرجع هو مراد الله تعالى، لا فهم الإنسان؛ ومراد الله تعالى لا يتّصف بالاختلاف؛ لأنّ الاختلاف صفة نقص، فلا يوصف القرآن بصفة النقص؛ وهذا ما يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: 82).

ففي الآية السابعة من سورة آل عمران، وردت كلمة (تَأْوِيل)، في عبارة (تَأْوِيله)، أي: (تأويل المتشابه)؛ فيكون على المفسّر أن يفهم مراد الله تعالى، من هذه الكلمة، لا أن يصحّح الأقوال المختلفة في تفسيرها. فتصحيح أحد القولين المختلفين يستلزم تخطئة القول الآخر؛ ولا يمكن الجمع بين القولين المذكورين في تفسير هذه الآية أبدًا؛ لأنّ كلّ قول منهما يؤدّي إلى خلاف ما يؤدّي إليه القول الآخر؛ بدلالة أنّهم أجازوا أن يعلم الراسخون التأويلَ بمعنى التفسير؛ لكنّهم لم يُجيزوا أن يعلم الراسخون التأويلَ بمعنى كُنه الشيء وحقيقته وما يؤول إليه. فكان واجبًا على علماء لجنة (مصحف المدينة) – قبل تصحيح هذين القولين معًا – أن يسألوا أنفسهم: أيّ قول من هذين القولين موافق لمراد الله تعالى؟

إنّ إجلال العلماء – من السلف والخلف – لا يعني معاملة أقوالهم معاملة الوحي؛ بدلالة أنّهم هم أنفسهم لم يفعلوا ذلك؛ فخالف بعضهم بعضًا، وخطّأ بعضهم بعضًا؛ وليس الداعي إلى هذه التخطئة هو التجريح، بل الداعي إليها هو التنقيح.

قال القرطبيّ: «ومذهب أكثر العلماء أنّ الوقف التامّ في هذه الآية إنّما هو عند قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وأنّ ما بعده استئناف كلام آخر، وهو قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، ورُوي ذلك عن ابن مسعود وأُبيّ بن كعب وابن عبّاس وعائشة. وإنّما رُوي عن مجاهد أنّه نَسَق (الراسخين) على ما قبله، وزعم أنّهم يعلمونه. واحتجّ له بعض أهل اللغة فقال: معناه: والراسخون في العلم يعلمونه قائلين آمنّا، وزعم أنّ موضع (يَقُولُونَ) نصب على الحال. وعامّة أهل اللغة يُنكرونه ويستبعدونه؛ لأنّ العرب لا تُضمِر الفعل والمفعول معًا، ولا تذكر حالًا إلّا مع ظهور الفعل، فإذا لم يظهر فعلٌ، فلا يكون حال؛ ولو جاز ذلك لجاز أن يُقال: عبدُ الله راكبًا، بمعنى: أقبل عبدُ الله راكبًا، وإنّما يجوز ذلك مع ذكر الفعل، كقوله: عبدُ الله يتكلّم يُصلِح بين الناس، فكان (يُصلِح) حالًا له... فكان قول عامّة العلماء – مع مساعدة مذاهب النحويّين له – أَولى من قول مجاهد وحده، وأيضًا فإنّه لا يجوز أن ينفي الله سبحانه شيئًا عن الخلق، ويُثبِته لنفسه، ثمّ يكون له في ذلك شريك. ألا ترى قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: 65)، وقوله: ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ﴾ (الأعراف: 187)، وقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ (القصص: 88)، فكان هذا كلّه ممّا استأثر الله سبحانه بعلمه، لا يَشرَكُه فيه غيرُه. وكذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾. ولو كانت الواو في قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ للنسق لم يكن لقوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ فائدة» (القرطبيّ، 1427هـ/2006م، الصفحات 5/26-27).

ولو أُخِذ بكلّ قول – مع إهمال القرائن السياقيّة – لالتبس الحقّ بالباطل، ولما بقيت آية إلّا وقال فيها المختلفون ما يوافق أفهامهم، أو ما يُرضي أهواءهم.

وأمثلة (وقف التعسُّف) من أوضح الأمثلة دلالةً على ما أُصيب به بعضهم من التكلُّف والتعسُّف والتمحُّل؛ بسبب الغفلة عن القرائن السياقيّة، أو بسبب التغافُل عنها.

قال ابن الجزريّ: «ليس كلّ ما يتعسّفه بعض المعربين، أو يتكلّفه بعض القُرّاء، أو يتأوّله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفًا وابتداءً، ينبغي أن يُتعمَّد الوقف عليه، بل ينبغي تحرّي المعنى الأتمّ، والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على ﴿وَارْحَمْنَا أَنْتَ﴾، والابتداء ﴿مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا﴾ (البقرة: 286)، على معنى النداء... ومن ذلك تعسُّف بعضهم، إذ وقف على ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ﴾، ويبتدئ ﴿اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (التكوير: 29)، ويُبقي ﴿يَشَاءَ﴾ بغير فاعل؛ فإنّ ذلك وما أشبهه تمحُّل وتحريف للكلم عن مواضعه، يُعرَف أكثره بالسباق والسياق» (ابن الجزريّ، الصفحات 1/231-232).

الخاتمة

أقترح الاستغناء عن علامات الوقف المختلفة، بعلامة وقف واحدة فقط، توضع في الموضع الذي يكون الوقف فيه صحيحًا، ويكون الابتداء بما بعده صحيحًا. فيُستغنى بهذه العلامة الموحَّدة عن العلامات الثلاث: (قلى)، (ج)، (صلى). ويُستغنى بهذه العلامة الموحَّدة عن علامة (وقف التعانُق)؛ فتوضع في الموضع الصحيح فقط، بحيث يصحّ الابتداء بما بعده.

ويُستغنى بهذه العلامة الموحَّدة عن علامة (الوقف اللازم) أيضًا، بشرط التزام القارئ بالوقف على الكلمات التي توضع فوقها علامة الوقف الموحَّدة؛ فالمهمّ أن يقف القارئ على الموضع الصحيح، بصرف النظر عن نوع الوقف؛ فلا يجوز الوقف اختيارًا على أيّ كلمة لم توضع فوقها علامة الوقف الموحَّدة.

وليست الدعوة إلى توحيد علامات الوقف – بعلامة واحدة – أمرًا جديدًا؛ ففي (المصاحف المغاربيّة)، استُعمِلت علامة وقف واحدة موحَّدة، بهيأة (صاد ناقصة)، أو بهيأة (صاد كاملة)، مأخوذة من كلمة (صَهْ)، بمعنى (اسكُتْ). وقد وُضِعت هذه العلامة الموحَّدة فوق كلمة الوقف، حتّى لو كانت رأس آية، بصرف النظر عن نوع الوقف.

وبصرف النظر عن اختلاف المصاحف المشارقيّة والمغاربيّة، في بعض مواضع الوقف؛ فإنّ الدعوة – إلى توحيد علامات الوقف واجبة قطعًا؛ من أجل التيسير على القرّاء عمومًا، ولا سيّما من المبتدئين؛ وكذلك من أجل تجنُّب آثار الاختلاف بين علماء الوقف. فإذا وقف القارئ اختيارًا؛ فليس مهمًّا أن يعرف نوع الوقف، على وفق مذاهب العلماء المختلفة، بل المهمّ أن يقف على الموضع الصحيح؛ لتجديد النفَس، ولتوضيح المعنى المراد.

ويكفي أن نتذكّر أنّ اختلاف علامات الوقف – في (مصحف المدينة) مثلًا – لم يكن مبنيًّا على منهج دقيق مطّرد، وأنّ تحقيق الاطّراد فيه قد تعسَّر على اللجنة طَوال أربعين سنة.

فيجب تحرّي الدقّة في تحديد مواضع الوقف الصحيح، التي تضمن تحقيق أمرين مهمّين: تجديد النفَس، وتوضيح المعنى؛ بالوقف على الموضع الصحيح فقط.

فإذا وقف القارئ اضطرارًا، على موضع غير صحيح، فإنّه يُعيد القراءة، أو يبتدئ من موضع مناسب؛ ليحقّق الوقف الصحيح، بمراعاة مواضع علامة الوقف الموحَّدة.

والعجب من قارئ، يترك موضع الوقف الجائز، ثقةً بطول نفَسه، ثمّ يخونه نفَسُه، فيقف وقفًا قبيحًا. وقد كان الأَولى أن ينتفع بموضع الوقف الجائز؛ ليجدّد نفسه، فيتمكّن من بلوغ الموضع الجائز التالي، فلا يضطرّ إلى الوقف القبيح إلّا لعارض.

المصادر والمراجع

ابن الجزريّ. (بلا تاريخ). النشر في القراءات العشر . (تصحيح عليّ محمّد الضبّاع). بيروت: دار الكتب العلميّة.

ابن عاشور. (1984م). تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسيّة.

العماديّ، أبو السعود. (بلا تاريخ). إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربيّ.

النحّاس، أبو جعفر. (1413هـ/1992م). القطع والائتناف (الطبعة الأولى). (تحقيق عبد الرحمن المطروديّ). الرياض: دار عالم الكتب.

الأندلسيّ، أبو حيّان. (1413هـ/1993م). تفسير البحر المحيط (الطبعة الأولى). بيروت: دار الكتب العلميّة.

الأندلسيّ، أبو حيّان. (1418هـ/1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب (الطبعة الأولى). (تحقيق رجب عثمان). القاهرة: مكتبة الخانجيّ.

الطويل، أحمد محمّد. (1420هـ/1990م). فنّ الترتيل وعلومه (الطبعة الأولى). مجمع فهد: المدينة المنوّرة.

البقاعيّ. (بلا تاريخ). نظم الدرر في تناسب الآيات والسور. القاهرة: دار الكتاب الإسلاميّ.

الحصريّ. (1423هـ/2002م). معالم الاهتداء إلى معرفة الوقوف والابتداء (الطبعة الأولى). القاهرة: مكتبة السنّة.

الدانيّ. (1407هـ/1987م). المكتفى في الوقف والابتدا (الطبعة الثانية). (تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشليّ). بيروت: مؤسّسة الرسالة.

الزمخشريّ. (1410هـ/1989م). القسطاس في علم العروض (الطبعة الثانية المجدّدة). (تحقيق فخر الدين قباوة). بيروت: مكتبة المعارف.

الشنقيطيّ. (1426هـ). أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (الطبعة الأولى). مكّة المكرّمة: دار عالم الفوائد.

الطبريّ. (1422هـ/2001م). جامع البيان عن تأويل آي القرآن (الطبعة الأولى). (تحقيق عبد الله التركيّ). الجيزة: دار هجر.

الرازيّ، الفخر. (1401هـ/1981م). التفسير الكبير (الطبعة الأولى). بيروت: دار الفكر.

القرطبيّ. (1427هـ/2006م). الجامع لأحكام القرآن (الطبعة الأولى). (تحقيق عبد الله التركيّ). بيروت: مؤسّسة الرسالة.

المراديّ. (1413هـ/1992م). الجنى الداني في حروف المعاني (الطبعة الأولى). (تحقيق فخر الدين قباوة، محمّد نديم فاضل). بيروت: دار الكتب العلميّة.

الواحديّ. (1430هـ). التفسير البسيط (الطبعة الأولى). الرياض: جامعة محمّد بن سعود.

القرش، جمال. (1423هـ). زاد المقرئين أثناء تلاوة الكتاب المبين (الطبعة الثانية). طنطا: دار الضياء.

الجريسيّ، خالد. (1422هـ/2001م). معلّم التجويد (الطبعة الأولى). الرياض.

قطب، سيّد. (1423هـ/2003م). في ظلال القرآن (الطبعة الثانية والثلاثون). بيروت: دار الشروق.

القارئ، عبد العزيز. (1406هـ). التقرير العلميّ عن مصحف المدينة النبويّة. المدينة المنوّرة: مجمع فهد.

القارئ، عبد العزيز. (1414هـ). التجويد الميسّر (الطبعة التاسعة). المدينة المنوّرة: مكتبة الدار.

القاضي، عبد الفتّاح. (بلا تاريخ). تاريخ المصحف الشريف. مصر: مكتبة الجنديّ.

المرصفيّ، عبد الفتّاح. (بلا تاريخ). هداية القاري إلى تجويد كلام الباري (الطبعة الثانية). المدينة المنوّرة: مكتبة طيبة.

نصر، عطيّة قابل. (1414هـ/1994م). غاية المريد في علم التجويد (الطبعة الرابعة). القاهرة.

الغول، محمّد شحادة. (1423هـ/2000م). بغية عباد الرحمن لتحقيق تجويد القرآن (الطبعة الثامنة). الدمّام – الجيزة: دار ابن القيّم – دار ابن عفّان.

معبد، محمّد أحمد. (بلا تاريخ). الملخّص المفيد في علم التجويد. دار السلام .

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة. (1427هـ/2006م). الموسوعة الفقهيّة (الطبعة الأولى). الكويت.

Sources and References

Ibn al-Jazari. (undated). Publication in the Ten Readings. (Edited by Ali Muhammad al-Dabba'). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Ibn Ashur. (1984). Tafsir al-Tahrir wa al-Tanwir. Tunis: Dar al-Tunisiyyah.
Al-Amadi, Abu al-Saud. (undated). Guidance of the Sound Mind to the Merits of the Holy Quran. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi.
Al-Nahhas, Abu Jaafar. (1413AH/ 1992AD). Al-Qat' wa al-It'tifaq (first edition). (Edited by Abdul Rahman al-Matroudi). Riyadh: Dar Alam al-Kutub.
Al-Andalusi, Abu Hayyan. (1413AH/ 1993AD). Tafsir al-Bahr al-Muhit (first edition). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Al-Andalusi, Abu Hayyan. (1418AH/ 1998AD). Irtishāb al-Darb min Lisan al-Arab (first edition). (Edited by Rajab Othman). Cairo: Maktaba al-Khanji.
Al-Tawil, Ahmad Muhammad. (1420AH/ 1990AD). The Art of Recitation and its Sciences (First Edition). Fahd Complex: Medina.
Al-Baqa'i. (No date). Nazm Al-Durar fi Tansab Al-Ayat wa Al-Sur. Cairo: Dar Al-Kitab Al-Islami.
Al-Husri. (1423AH/ 2002AD). Signs of Guidance to Knowing Stopping and Starting (First Edition). Cairo: Sunnah Library.
Al-Dani. (1407AH/ 1987AD). Al-Muktafa fi Al-Waqf wa Al-Ibtida (Second Edition). (Edited by Youssef Abdul Rahman Al-Mar'ashli). Beirut: Al-Risalah Foundation.
Al-Zamakhshari. (1410AH/ 1989AD). Al-Qistas fi Ilm Al-Prosody (Second Edition, Updated). (Edited by Fakhr Al-Din Qabawa). Beirut: Maktabat Al-Ma'arif.
Al-Shanqiti. (1426AH). Adwaa Al-Bayan fi Idah Al-Qur'an bi Al-Qur'an (First Edition). Mecca: Dar Alam Al-Fawa'id.
Al-Tabari. (1422AH/ 2001AD). Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayat al-Qur'an (first edition). (Edited by Abdullah al-Turki). Giza: Dar Hijr.
Al-Razi, al-Fakhr. (1401AH/ 1981AD). Al-Tafsir al-Kabir (first edition). Beirut: Dar al-Fikr.
Al-Qurtubi. (1427AH/ 2006AD). Al-Jami' li Ahkam al-Qur'an (first edition). (Edited by Abdullah al-Turki). Beirut: Al-Risalah Foundation.
Al-Muradi. (1413AH/ 1992AD). Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani (first edition). (Edited by Fakhr al-Din Qabawa, Muhammad Nadim Fadil). Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
Al-Wahidi. (1430AH). Al-Tafsir al-Basit (first edition). Riyadh: Muhammad bin Saud University.
Al-Qurashi, Jamal. (1423AH). Zad al-Muqri'in during the recitation of the clear book (second edition). Tanta: Dar Al-Diaa.
Al-Jarisi, Khalid. (1422AH/ 2001AD). Tajweed Teacher (First Edition). Riyadh.
Qutb, Sayyid. (1423AH/ 2003AD). In the Shade of the Qur'an (Thirty-Second Edition). Beirut: Dar Al-Shorouk.
Al-Qari, Abdul Aziz. (1406AH). Scientific Report on the Mushaf of Madinah. Madinah: Fahd Complex.
Al-Qari, Abdul Aziz. (1414AH). Tajweed Facilitation (Ninth Edition). Madinah: Dar Library.
Al-Qadi, Abdul Fattah. (No date). History of the Holy Qur'an. Egypt: Al-Jundi Library.
Al-Marsafi, Abdul Fattah. (No date). Guidance of the Reader to Tajweed of the Words of the Creator (Second Edition). Madinah: Taiba Library.
Nasr, Atiya Qabil. (1414AH/ 1994AD). The Goal of the Disciple in the Science of Tajweed (Fourth Edition). Cairo.
Al-Ghoul, Muhammad Shahada. (1423AH/ 200AD). The Goal of the Servants of the Most Gracious to Achieve the Tajweed of the Qur'an (Eighth Edition). Dammam - Giza: Dar Ibn al-Qayyim - Dar Ibn Affan.
Ma'bad, Muhammad Ahmad. (No Date). The Useful Summary in the Science of Tajweed. Dar al-Salam.
Ministry of Endowments and Islamic Affairs. (1427AH/ 2006AD). The Encyclopedia of Jurisprudence (First Edition). Kuwait.